القطار البرلماني الأسبوعي ينطلق باجتماع 4 لجان اليوم

ربيع سكر

ينطلق القطار البرلماني الأسبوعي اليوم باجتماع 4 لجان حيث تناقش لجنة الشؤون الداخلية والدفاع مجموعة من الاقتراحات بقوانين. بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية. وتجتمع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والموضوعات التي ستنظرها اللجنة: مناقشة الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار. ومناقشة مجموعة من الاقتراحات برغبة. بحضور: وزير المالية وممثلي عن الهيئة العامة للاستثمار. وتعقد لجنة حقوق الإنسان اجتماعها والموضوعات التي ستنظرها اللجنة: –1مناقشة تشكيل استكمال الديوان الوطني لحقوق الإنسان. –2مناقشة نتائج الزيارة للسجن المركزي التي تمت بتاريخ 24/12/2017 بحضور: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. وتجتمع لجنة تحسين بيئة الأعمال والموضوعات التي ستنظرها اللجنة: –1 مناقشة تحديد اختصاصات اللجنة. –2مناقشة تحديد آلية عمل اللجنة.

صلاح خورشيد

المطالبة بلجنة من خارج «أمانة الأوقاف» لدراسة التقرير ورفع النتائج خلال شهر

«الميزانيات»: «المحاسبة» لاحظ هدرا في أموال الوقف تجاوز 84 مليون دينار

اجتماع سابق للجنة (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت مع الأمانة العامة للأوقاف لمناقشة تقرير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات التي شابت استخدام أموال الوقف؛ والذي أعد بناء على طلب اللجنة بعدما تبين لها وجود مآخذ يوردها ديوان المحاسبة سنويا في صرف المكافآت والامتيازات لممثلي الأمانة في الشركات التي تساهم فيها.

وأضاف عبد الصمد أن اللجنة أبدت تحفظها الشديد لإدعاء الأمانة بعدم جهوزيتها في مناقشة هذا التقرير وتحججها بقصر الوقت في إعداد الردود اللازمة عليه ؛ خاصة وأن اللجنة سبق لها إلغاء الاجتماع وتأجليه لذات السبب الذي أوردته الأمانة رغم عدم إبلاغ اللجنة بوقت كاف مما تسبب بتعطيل أعمالها وعدم مقدرتها عَلى ترتيب اجتماع مع جهة حكومية أخرى.

وقال إن اللجنة أكدت أن جميع ما تضمنه التقرير هي في الأصل قضايا مأخوذة من مستندات الأمانة ويفترض أن تكون على دراية تامة بها ؛ وأن هذه الحقيقة قد تأكدت للجنة أثناء المناقشة من إحاطة مسؤولي الأمانة بمضمون هذا التقرير الضخم بشكل تام بما فيها مرفقاته.

وزاد عبد الصمد أنه رغم تأكيد الأمانة على تعاونها في انجاز هذا التقرير إلا أن ديوان المحاسبة ظل مؤكدا أنه واجه عدة معوقات أثناء أدائه لمهمته منها امتناع الأمانة بتزويده ببعض المستندات والتأخر في الردود والمماطلة والتسويف في توفير بعض البيانات ورجوع الموظفين للقيادات العليا بغرض تنقيح المعلومات ؛ بل أن الديوان طلب دعم اللجنة في إنجازه لأعماله الرقابية في أمور أخرى.

وبين عبد الصمد أن اللجنة دعت إلى قيام القيادة الجديدة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لإعادة النظر بشكل جاد في آليات التواصل ما بين الأمانة والجهات الرقابية وتدارك هذه الإشكاليات لاسيما وأن قضية التعاون مع الجهات الرقابية وتمكينها أمور لا تستطيع اللجنة التساهل فيها.

وقال عبد الصمد أن اللجنة أبدت تأكيدها على ما أورده التقرير من تجاوزات ينبغي تصويبها على وجه السرعة حفاظا على مكانة الوقف لاسيما وأن حجم الأموال المستثمرة تصل إلى أكثر من 900 مليون دينار ووجود نحو 200 دعوى قضائية تتعلق بإنهاء الوقف في ظل وجود هدر في أموال الوقف حسب حصر الديوان لها في تقريره جاوزت الـ84 مليون دينار خلال الفترة من 2012 إلى 2016.

وأشار عبد الصمد إلى أن التقرير تطرق إلى ملاحظات منها صرف مبالغ مالية كبيرة (للخاصّة) من موظفي الأمانة على بند الفوارق الوقفية وتحقيق بعض الموظفين لمنافع شخصية رغم الخسائر التي لحقت بأموال الوقف ؛ ووجود ملاحظات أخرى تتعلق بطمس الأمانة للعائد المتعاقد عليه مع إحدى البنوك الإسلامية الذي تركزت به الودائع الاستثمارية بشكل كبير مع تأكيد الديوان بعدم حسن إدارة الأمانة لتلك الفوائض المالية وتدني معدلات الأرباح المثبتة في الحسابات المالية والسجلات المحاسبية عما هو معلن في المواقع الرسمية للبنوك.

وتابع عبد الصمد أن ديوان المحاسبة «بيّن أن الأمانة العامة للأوقاف قامت بإلغاء تعاقدتها سابقا مع إحدى مكاتب التدقيق بعدما أبدى تنبيها في تقريره أن كل من العقارات الاستثمارية والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية في الأوراق المالية أدرجت بغير القيمة العادلة خلافا لما تقتضيه السياسات المحاسبية ؛ ومن ثم أعيد تعيينه والاستمرار بالعمل مع بعدما أزال هذا التنبيه من تقاريره اللاحقة إلى هذه اللحظة رغم استمرار هذه الملاحظة وفق رأي ديوان المحاسبة ؛ حيث لم تدرج القيمة السوقية لـ 272 عقارا من أصل 512 عقارا تديرها الأمانة وأنها تدرج قيمة عدة عقارات في كل سنة كلما استدعت الحاجة لذلك بغرض رفع العائد المحقق على المحفظة العقارية التي تديرها ؛ إضافة إلى تغيير معدل الاستهلاك للعقارات لتحسين صورة الميزانية».

وأكد عبد الصمد أن اللجنة خلصت في نهاية اجتماعها إلى ضرورة قيام الوزير بتشكيل لجنة محايدة من خارج الأمانة العامة للأوقاف لدراسة هذا التقرير ورفع نتائجه للجنة خلال شهر من تاريخه، مع ضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات بشكل عاجل لوقف التجاوزات على أموال الوقف على ضوء ما أبداه تقرير ديوان المحاسبة من ملاحظات.

استمرار المخالفات من مجالس سابقة وحتى الآن يعمق مسؤولية الصبيح

العتيبي: استجوابنا كشف تسللا لكل من دافع عن قضايا المواطن بالعلن ويعمل ضدها بالخفاء

خالد العتيبي

أكد النائب خالد العتيبي أن استجواب وزيرة الشؤون الذي تم تقديمه الخميس الماضي سيكون بمنزلة كشف تسلل لكل من دافع عن قضايا المواطن في العلن ويعمل ضدها في الخفاء، مشيرا إلى أن محاولات الطعن في محاور الاستجواب فرصة للشارع لكي يدرك الحقائق وما يحيط بها عندما تسقط الأقنعة التي تتعارض مصالحها ومصالح السواد الأعظم من الشعب الكويتي.

وزاد العتيبي «توقعت أن تسعى أطراف بعينها إلى إفشال الاستجواب (فالقضايا محل الاستجواب تدين أطرافا عدة) لكني لم أتوقع أن تأتي هذه المحاولات بتلك السرعة التي ظهرت عقب تقديم الاستجواب مباشرة، قائلا كافة القضايا التي تضمنها الاستجواب قضايا شعبية وسنستمر في الدفاع عن حقوق شعبنا بكامل أدواتنا حتى لو كلفنا ذلك الكثير».

وأضاف أن استمرار المخالفات في وزارة الشؤون من مجالس سابقة وحتى الآن أمر يعمق مسؤولية الوزيرة ويدينها ويؤكد صحة موقفنا في تقديم الاستجواب، لافتا إلى أن الوزيرة تتولى الوزارة منذ سنوات ولم تعالج هذه التجاوزات أو على الأقل استمرت في سياستها التي جعلت كل تلك المخالفات تتفاقم واستفحلت بشكل مرعب.

واختتم العتيبي تصريحه قائلا:» إن استجوابنا أقوى من أي محاولة لإضعافه، ويكفي تصدي مغردين ومواطنين بعيدين عن السياسة للمحاولات الأخيرة لإضعافه وستكون جلسة الاستجواب فرصة لكشف كافة الحقائق أمام الشعب الكويتي».

المتعاقدة مع الجهات الحكومية

عسكري يقترح إلزام تعيين الخريجين الكويتيين بالشركات الأجنبية

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بإلزام تعيين الخريجين الكويتيين بالشركات الأجنبية المتعاقدة مع الجهات الحكومية، ونصت مواده على ما يلي:

(مادة أولى):إلزام الشركات الأجنبية التي أرسي عليها العطاء من قبل لجنة المناقصات المركزية وتم التعاقد معها تعيين الخريجين الكويتيين في هذه الشركات.

ويحدد مجلس الوزراء نوعية العقود ونسبة الخريجين التي تلتزم بها هذه الشركات ويفرض على الشركات التي لا تلتزم بهذه النسبة غرامة مالية.

ويصدر مجلس الوزراء القرارات المنظمة لذلك وتحدد هذه القرارات تصنيفات الوظائف والمهن التي تسري عليها أحكام هذه المادة وقيمة العقود التي يطبق عليها هذا القانون ونسبة الخريجين المطلوب التقيد بها ومقدار الغرامة المالية وكيفية تحصيلها.

وعلى المجلس الوزراء أن يعيد النظر مرة كل سنتين على الأقل في النسبة والغرامة.

(مادة ثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: نظرا لما يعانيه الخرجين الكويتيين من بطالة دون إيجاد حلول تقضي على تلك البطالة حيث يمضى سنوات عديدة للخريجين الكويتيين منتظرين الوظيفة دون جدوى بعد سنوات الدراسة فقد ارتأينا أن نعالج تلك البطالة بحلول علها تسهم بتصحيح هذا الوضع خاصة وأن هناك شركات تتعاقد مع الجهات الحكومية عبر مناقصات قد أرست عليها العطاء وهي بحاجة إلى موظفين يعملون لديها حسب التخصصات الوظيفية في إدارة المشاريع لذا أعد الاقتراح بقانون المرفق بإلزام الشركات الأجنبية التي أرسي عليها العطاء من قبل لجنة المناقصات المركزية وتم التعاقد معها بأن تعين الخريجين الكويتيين وفقا للضوابط والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء.

أولها إلى وزير الإعلام وآخرها إلى وزيرة الشؤون

6 استجوابات منذ انطلاق المجلس الحالي

قاعة عبدالله السالم

ربيع سكر

الاستجواب المقدم من النواب الحميدي بدر السبيعي ومبارك هيف الحجرف الى وزير الشئون الإجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الإقتصادية / هند صبيح براك الصبيح والمدرج على جلسة 23 يناير الجاري هو الاستجواب السادس منذ انطلاق المجلس الحالي في منتصف ديسمبر 2016 وحتى الآن.

ووفقا لقاعدة بيانات قطاع المعلومات بمجلس الأمة فان الاستجواب الأول قدم من النواب الحميدي بدر السبيعي وعبدالوهاب محمد البابطين ووليد مساعد الطبطبائي يوم 15/01/2017 الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشئون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح.

ومحاور الاستجواب هي: المحور الأول: إيقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت، المحور الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للمال العام في وزارة الشباب والهيئات التابعة له، المحور الثالث: التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت تحت مسئولية الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتي لازالت قائمة ومستمرة حتى الآن دون اتخاذ أي إجراء بحقها أو إعادة الأموال العامة التي تم الاعتداء عليها، المحور الرابع: تجاوز الوزير المستجوب على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين من خلال السعي لإصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر.

وتاريخ جلسة مناقشته 31/01/2017 وانتهى بتقديم طلب طرح الثقة موقع من 10 نواب ثم استقالة الوزير.

والاستجواب الثاني قدمه النواب شعيب شباب المويزري ومحمد براك المطير ووليد مساعد الطبطبائي يوم 12/04/2017 الى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

ومحاوره: المحور الأول: مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في تأويل القانون وفي تطبيقه وذلك بما أصدرته من مراسيم أو قرارت بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية الكويتية عن بعض حامليها – المحور الثاني: مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في إصدارها تشريعات مخالفة لتنفيذ التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – المحور الثالث: تفشي الفساد وتراجع ترتيب دولة الكويت عشرين مركزا في السنة الأخيرة فقط والإصرار على تعيين شخصيات فقدت شرط الكفاءة والأهلية وبعضهم سقط سياسيا لشغل المناصب الهامة والاستراتيجية في الدولة مما يشير إلى انتقال فشلهم إلى أماكن أخرى في مؤسسات الدولة إضافة إلى تنحية الكفاءات المؤهلة ذات الخبرة في مجالها والتي أثبتت جدارتها في أداء أعمالها – المحور الرابع: برنامج عمل الحكومة لم يعد على أسس سليمة والتفريط بأصول استراتيجية للدولة – المحور الخامس: زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة (تم اضافة اسم النائب شعيب المويزري بعد تقديمه كتاب تبني الاستجواب بدلا عن السيد مرزوق الخليفة المبطل عضويته بحكم المحكمة الدستورية الصادر في 3 / 5 / 2017)

وتمت مناقشته يوم 10/05/2017 وانتهى بالمناقشة وتوصيات فقط.

والاستجواب الثالث مقدم من النائبين رياض احمد العدساني وشعيب شباب المويزري يوم 16/04/2017 الى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح بشأن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والفنية والانشائية واستمرار عدم معالجتها بسبب الإهمال وضعف المتابعة وفقدان التنسيق وربط الأعمال وتمت مناقشته يوم 10/05/2017 وانتهى بالمناقشة وتوصيات فقط.

والاستجواب الرابع مقدم من النائب شعيب شباب المويزري يوم 26/04/2017 الى وزير الدولة لشئون الاسكان ووزير الدولة لشئون الخدمات / ياسر حسن أبل.

ومحاوره: المحور الأول: محابات الوزير المستجوب للشركات الرئيسية ومقاولي الباطن المنفذين للبيوت الحكومية في مناطق (شمال غرب الصليبخات – جابر الأحمد – صباح الأحمد) وعدم محاسبتهم على الأخطاء الجسيمة في أعمال البناء وتحميل المواطن كلفة تصليح أخطاء هذه الشركات. المحور الثاني: مخالفة الوزير المستجوب للقانون 47 لسنة 1993 والقانون رقم 50 لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والخاص بإنشاء شركات كويتية مساهمة لتنفيذ مشروع مدينة المطلاع ومشروع مدينة الخيران السكنية – المحور الثالث: قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتغير متطلبات العقد الخاص بمشروع شمال المطلاع إلى جنوب المطلاع دون الأخذ بالاعتبار اختلاف طبيعة المشروعين فنيا وجغرافيا. المحور الرابع: تضليل الوزير المستجوب للنواب فيما طرحه من معلومات في جلسة مناقشة القضية الإسكانية المنعقدة بتاريخ 26 / 4 / 2017 وتناقضها مع ردوده على الأسئلة التي وجهت له منهم. وتمت مناقشته يوم 10/05/2017 وانتهى بالمناقشة وتوصيات فقط. والاستجواب الخامس مقدم من النائبين رياض احمد العدساني وعبدالكريم عبدالله الكندري يوم 08/10/2017 الى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الاعلام بالوكالة الشيخ / محمد عبدالله المبارك الصباح

ومحاوره: المحور الأول: مجلس الوزراء – الأمانة العامة، المحور الثاني: البطالة، المحور الثالث: الإعلام، المحور الرابع: التضليل في الأسئلة البرلمانية، المحور الخامس: مجلس الوزراء – إدارة الفتوى والتشريع. (مرفق طلب استيضاح والرد عليه).

وتمت مناقشته يوم 24/10/2017 وانتهى بتقديم طلب طرح الثقة موقع من 10 نواب ثم استقالة الحكومة بالكامل وتشكيل حكومة جديدة.

والاستجواب السادس والأخير – حتى الآن – مقدم من النواب الحميدي بدر السبيعي وخالد محمد العتيبي ومبارك هيف الحجرف يوم 11/01/2018 وتم ادراجه على جلسة 23 يناير الجاري ومقدم الى وزير الشئون الإجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الإقتصادية / هند صبيح براك الصبيح.

ومحاوره: المحور الأول: التجاوزات المالية والإدارية في الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة، المحور الثاني: قطع المساعدات الإجتماعية عن الكويتيات، المحور الثالث: الإخلال بالتركيبة السكانية وتعيين الوافدين ومحاربة الكفاءات الكويتية، المحور الرابع: الفساد المالي والإداري بهيئة القوى العاملة، المحور الخامس: الإضرار بالعمل النقابي والتعاوني والجمعيات.

بالحصول على فرص حقيقية لتحقيق طموحهم وأهدافهم

الدوسري: حريصون على دعم وتمكين الشباب

ناصر الدوسري

أكد النائب ناصر الدوسري أنه حريص على دعم وتمكين الشباب الكويتي من الحصول على فرص حقيقية لتحقيق طموحهم وأهدافهم سواء من خلال تطوير بيئة العمل في القطاع الخاص أو من الحصول على فرص ومناصب إشرافية في القطاع الحكومي.

ولفت الدوسري في تصريح صحافي إلى أن الحكومات المتعاقبة حملت شعارات براقة لدعم الشباب ولكنها للأسف كانت مجرد شعارات تمخضت عنها وزارة وهيئة باسم الشباب ولكنهم للأسف لا تزالان تراوحان في مكانهما دون أن تقدما مشاريع حقيقية تعود بالنفع على الشباب.

وأضاف الدوسري أن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة من المؤسسات الحكومية التي نجحت إلى حد كبير في دعم الشباب الكويتي العامل في القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم المادي والمعلوماتي والمعنوي والقرارات التي تهدف إلى تكويت القطاع الخاص.

وأشار إلى أن دمج هذا الجهاز بالهيئة العامة للقوى العاملة سيكون له آثار كارثية على الشباب الكويتي العامل في القطاع الخاص كما أنه سيؤثر سلبا على العاملين في المؤسستين لأنه سيقلص فرص الحصول على ترقية. وأضاف الدوسري أنه تقدم باقتراح لصرف دعم عمالة الشباب الكويتي أصحاب المشاريع المنزلية أو المشاريع المتناهية الصغر وذلك كون قضية دعم وتمكين الشباب تتصدر أولوياته لذلك قدم العديد من الاقتراحات لدعم الشباب.

وأضاف أن وزير الشباب والأجهزة والمؤسسات التي تعنى بالشباب مثل جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة والبعثات تحت المجهر والمتابعة، مؤكدا أن حصول الشباب الكويتي على فرصة مناسبة للتعليم ما بعد الثانوية العامة يتطلب من الحكومة دراسة مستمرة لسوق العمل لتوفير التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل حتى لا يضطر الخريج الانتظار في قائمة ديوان الخدمة المدنية للحصول على وظيفة بعد التخرج.

وأوضح أن غياب التخطيط والتنسيق بين سوق العمل والمؤسسات التعليمية تسبب في ضياع أحلام بعض الشباب الذين تفاجأوا بعد تعيينهم بأنهم يعملون في مجال يختلف تماما عن مؤهلاتهم العلمية! وأكد الدوسري أن ما يقدم من مكافآت لتحفيز الشباب للتوجه إلى التخصصات النادرة غير كاف؛ لافتا إلى أهمية أن يكون الحافز سرعة التعيين بعَد التخرج والحصول على بدل مالي مناسب عند توظيفهم نظير دراستهم وعملهم في التخصصات النادرة.